Journal Of the Iraqia University (77-1) 30 September (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

تأثير التفكك الاجتماعي والحرمان النسبي على معدلات الجريمة العنفية في الأحياء الحضرية منخفضة الدخل (دراسة مسحية مقارنة باستخدام تحليل الانحدار المتعدد)

م. م. أحمد مال الله شهاب احمد

مديرية تربية نينوى

The impact of social disintegration and relative deprivation on violent crime rates in low-income urban neighborhoods (a comparative community study using multiple regression analysis)

Teacher. Asst. Ahmed Malallah Shehab Ahmed
Nineveh Education Directorate
alsofeahmed898@gmail.com

الملخص

يسعى هذا البحث إلى مناقشة تأثير التفكك الاجتماعي والحرمان النسبي على معدلات الجريمة العنفية في الأحياء الحضرية, وانطلاقاً من ذلك فإن هذا البحث يحاول أن يحدد منهجياً ومعرفياً ظاهرة الجريمة التي نادرًا ما يُنظر إليها كنتاج للصحة العامة, غير أن التطورات النظرية والتجريبية البارزة في مجال علم الجريمة خلال الخمسين عامًا الماضية إلى أن العوامل البيئية الاجتماعية نفسها التي تتنبأ بالتفاوت الجغرافي في معدلات الجريمة قد تكون ذات صلة أيضًا بتفسير التباينات المجتمعية في الصحة والرفاه. إن فهم أسباب التباين في الجريمة بين البلدان وبين المناطق داخل البلد الواحد سيساعدنا على حل إحدى المعضلات المستعصية في الصحة العامة، ألا وهي: لماذا تتمتع بعض المجتمعات بصحة أفضل من غيرها؟ يهدف هذا البحث إلى تقديم إطار مفاهيمي لدراسة تأثير السياق الاجتماعي على صحة المجتمع، باستخدام الجريمة كمؤشر على الرفاه الجماعي . لذلك هدف هذا البحث إلى قياس وتحليل أثر التفكك الاجتماعي والحرمان النسبي كل على حدة وفي تفاعلهما معاً في تفسير التباين في معدلات الجريمة العنيفة بين الأحياء الحضرية منخفضة الدخل في مدينة بغداد, ومن خلال ذلك تم استخدام منهجية تحليل الانحدار المتعدد والمقارنة المكانية بين جانبي الكرخ والرصافة الكلمات المفتاحية: التفكك الاجتماعي, الحرمان النسبي, الأحياء الحضرية, منخفض الدخل.

Abstract

This research seeks to discuss the impact of social disintegration and relative deprivation on violent crime rates in urban neighborhoods. From this perspective, this research attempts to define, methodologically and epistemologically, the phenomenon of crime, which is rarely viewed as a product of public health. However, the prominent theoretical and experimental developments in the field of criminology over the past fifty years indicate that the same socio-environmental factors that predict geographical disparities in crime rates may also be relevant to explaining societal disparities in health and well-being. Understanding the reasons for variations in crime between countries and between regions within a single country will help us solve one of the most intractable problems in public health: why do some societies enjoy better health than others? This research aims to provide a conceptual framework for studying the impact of social context on community health, using crime as an indicator of collective well-being. Therefore, this research aimed to measure and analyze the impact of social disintegration and relative deprivation, both individually and in their interaction, in explaining the variation in violent crime rates among low-income urban neighborhoods in Baghdad. To this end, multiple regression analysis and spatial comparison between the Karkh and Rusafa districts were employed.

Keywords: Social disintegration, relative deprivation, urban neighborhoods, low income.

المقدمة:

يتناول هذا البحث ظاهرة تأثير التفكك الاجتماعي والحرمان النسبي على معدلات الجريمة العنفية في الأحياء الحضرية, حيث إن من الجدير بالذكر أن الجريمة العنفية تعد من أخطر الظواهر الاجتماعية التي تهدد الاستقرار المجتمعي, خاصة في المدن التي يعاني سكانها من تفاوتات مكانية واقتصادية حادة, وفي هذا الإطار كان لا بد من الوقوف على تفسير أسباب الجريمة العنفية في الأحياء الحضرية, وانطلاقاً من ذلك فقد قسم البحث إلى أربعة مباحث, تناولنا في المبحث الأول الإطار المنهجي للبحث, بدءاً من مشكلة البحث والتساؤلات التي تثيرها هذه المشكلة, إلى الأهمية والأهداف والمنهج المستخدم, أما في المبحث الثاني فقد تناولنا المصطلحات والمفاهيم الأساسية كمفهوم التفكك الاجتماعي, والحرمان النسبي, وفي المبحث الثالث تطرقنا أولاً إلى عوامل التفكك الاجتماعي ثم انتقلنا للحديث عن أسبابه, أما المبحث الرابع فقد كان لعرض جملة النتائج والتوصيات التي توصل لها هذا البحث.

المبحث الأول الإطار المنهجي للبحث.

أولاً: موضوع البحث وتساؤلاته:

تتميز مرحلة الطفولة عند الإنسان بأنها فترة طويلة قياساً بطفولة بعض الكائنات الأخرى, إذ يتعلم الطفل في هذه المرحلة الطويلة زمنياً معظم المهارات التي عليه أن يمتلكها لكي ينخرط في المجتمع, وأن يكون فرداً متوازناً ومتوافقاً اجتماعياً مع أفراد مجتمعه, ويعتمد هذا الأمر على البيئة الأسرية التي يولد فيها, فإذا كانت هذه البيئة بيئة مستقرة تمكن الفرد من العيش ضمن إطار أسري سليم يسهم في منحه نوعاً من التربية المتوازنة من خلال الأبوين والأخوة, ثم بقية أفراد العائلة كالأخوال والأعمام وغيرهم, وإذا تعرضت هذه البيئة الأسرية لنوع من التفكك كوفاة أحد الوالدين أو كليهما أو الانفصال والطلاق بالمعنى الفيزيائي أو الطلاق النفسي ووجود مشكلات أسرية بين الأبوين كل ذلك ينعكس على التربية التي يتلقاها الفرد, وأشكال التفكك كثيرة تبدأ من الوفاة, أي فقدان الأب أو الأم, وما ينجم عن ذلك من مشكلات اقتصادية واجتماعية ونفسية, ثم هناك الطلاق الذي ينعكس سلباً على الأبناء, ويأتي بعد ذلك المشكلات التي تعاني منها الأسرة, وخصوصاً الفقر والحاجة وغير ذلك من العناصر التي تهدد استقرار الأسرة وبالتالي استقرار الفرد, وأشكال هذا التفكك الأسري الذي أتينا عليه تؤدي إلى حرمان الفرد من أسس التربية القويمة التي يحتاجها كما تؤدي إلى أنواع من الحرمان, منها الحرمان الاقتصادي بسبب الفقر الذي يسببه التفكك الأسري, وكذلك الحرمان العاطفي, ثم أشكال الحرمان الأخرى التي تنجم عن العيش في بيئة اجتماعية عنفية خارجة على القوانين الاجتماعية السليمة, كما يحدث في حالات الحرب, وانتشار مظاهر العنف الاجتماعي بشكليها الفيزيائي والرمزي, وهنا تبدأ مشكلة التنشئة الاجتماعية, حيث تضيع الاتجاهات والقيم التي يجب على المجتمع أن يغرسها لدى الأفراد, كما أن ضياع هذه الاتجاهات والقيم يسهم في خلق الأفراد المنحرفين, والخارجين عن المجتمع وقيمه, مما يؤدي إلى انتشار أشكال الجريمة بكل أنواعها في الأحياء الحضرية كالسرقة والسطو والقتل, وكل هذه الشكال لها طابعها العنفي, ومما تقدم يمكن طرح السؤال الإشكالي لهذا البحث وهو: ما مدى أثر التفكك الاجتماعي على انتشار ظاهرة الجريمة والعنف؟ وعن هذا السؤال تتفرع أسئلة أخرى مثل: هل يكون التفكك الاجتماعي سبباً وحيداً لانتشار الجريمة والعنف في الأحياء الحضرية؟ هل تؤثر أشكال العنف المختلفة والتي ذكرناها في تفاوت درجة الجريمة في هذه الأحياء؟ هل تمارس أشكال الحرمان النسبي في الأحياء الحضرية في قياس ظاهرة الجريمة وانتشار العنف بين أفراد تلك المجتمعات؟

ثانياً: أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من أنه يلقي الضوء على ارتباط الجريمة بالتفكك الاجتماعي من زاوية ضعف القيم والاتجاهات الاجتماعية, وما يتولد عنها من أشكال سلوك خارج عن الشكل الاجتماعي السلبي, إضافة إلى سد الفجوة المعرفية في السياق العراقي هذا من الجانب النظري. أما من الناحية التطبيقية إن هذا البحث سيساعد في تحديد أي العوامل (التفكك أم الحرمان) أكثر تأثيراً في الجريمة, مع إمكانية تطبيق نتائج البحث مباشرة على أرض الواقع لتحسين الأمن والعدالة الاجتماعية في الأحياء الفقيرة.

ثالثاً: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الوصول لجملة من الأهداف منها:

١. رصد أثر التفكك الاجتماعي على القيم والاتجاهات الاجتماعية.
٢. رصد أشكال الحرمان الاجتماعي وأثرها على مكونات وعناصر الحياة الاجتماعية.
٣. معرفة الخط البياني لانتشار الجريمة بالنسبة إلى مستويات التفكك الاجتماعي وأنواعه.
٤. كيفية معالجة الجريمة من خلال تنشيط دور المؤسسات الاجتماعية.

٥. إظهار أهمية التكيف الاجتماعي في الحد من انتشار الجريمة والعنف بكل أشكالهما.

رابعاً: فرضيات البحث:

١. توجد علاقة ارتباط إيجابية بين التفكك الاجتماعي ومعدل الجريمة العنفية على مستوى الأحياء.

٢. يوجد ارتباط إيجابي بين الحرمان النسبي ومعدل الجريمة العنفية.

٣. التفكك الاجتماعي والحرمان النسبي يسهمان معاً في تفسير تباين الجريمة العنفية بعد ضبط المتغيرات السكانية.

٤. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الأحياء مرتفعة الجريمة والأحياء منخفضة الجريمة في متوسط مؤشرات التفكك والحرمان.

خامساً: مجالات البحث:

١- المجال المكاني: يتحدد المجال المكاني في حي الكرخ والرصافة التابعين لمحافظة بغداد.

٢- المجال البشري: عينة من الأفراد القانطين في هذا الحي.

٣- المجال الزمني للبحث من ١/٥/ ٢٠٢٥- ١/٦/٢٠٢٦

سادساً: مفاهيم البحث:

أولاً: التفكك الاجتماعي: يعرّف التفكك الاجتماعي في اللغة انفك الشيء, بمعنى ضعف وانكسر واضطرب (جبران, ٢٠٠٢: ٢٦١).

أما اصطلاحياً: فيعني عدم " كفاءة النسق الاجتماعي أو فشله في تحديد مراكز الأفراد وأدوراهم المترابطة بشكل يؤدي إلى بلوغ أهدافهم بصورة مرضية كما يعني نقص أو اختلال التنسيق بين الوحدات التي يتكون منها المجتمع, بحيث يحول ذلك بينه وبين تحقيق وظائفه لضمان استمراره وبقاءه"(بدوي, ١٩٨٦: ٣٨٥)

إجرائياً: وهو الذي يشير إلى انعدام العلاقات السوية داخل المؤسسات الاجتماعية ابتدأ من الأسرة بوصفها الوحدة الاجتماعية الأولى مروراً بغياب الضوابط التربوية والاجتماعية في مؤسسات اجتماعية كالمدرسة وصولاً إلى التفكك الاجتماعي العام, حيث يعاني المجتمع من انحراف الاتجاهات والقيم السوية وربما غيابها أيضاً.

ثانياً: الحرمان: يقصد بمصطلح الحرمان النسبي " شعور ووعي الأفراد للتناقض بين القيم وظروف الحياة التي يطمحون إليها, والتي يعتقدون أن لهم الحق فيها, والفرص التي يحصلون عليها, والظروف التي يعيشونها حقاً, كلما زاد هذه التناقض بين توقعاتهم وبين الواقع المعاش, زاد معه شعورهم بالحرمان, ولا تتعلق القيم هنا بالأوضاع والأشياء الاقتصادية فقط, بل تتعداها إلى الجانب السياسي والاجتماعي والثقافي" (غير, ٢٠٠٤: ٦٧-٦٨).

إجرائياً: يستخدم البحث مفهوم الحرمان بوصفه سبباً ونتيجة للانتشار الجريمة, فالحرمان كسبب يدفع باتجاه الأعمال الجرمية, وأما الحرمان كنتيجة فهو الذي يبرر حصول الجريمة في المجتمع ككل.

ثالثاً: الجريمة: تعرّف الجريمة لغة التعدي, والجرم الذئب والجمع أجرام وجروم, وهو الجريمة وقد جرم يجرم جرماً واجترم وأجرم, فهو مجرم وجريم, (ابن منظور, ١٩٩٠: ٩). أما اصطلاحاً فهي نوع خاص من السلوك الذي ينتهك القواعد القانونية والمعايير والقيم الأخلاقية في المجتمع غير أن التفرقة بين القواعد القانونية والمعايير والقيم الأخلاقية هي أساس الاختلافات في مواقف العلماء عند نظرهم للجريمة وتحديدهم لها

رابعاً: الاحياء الحضرية: يعرف الحي الحضري بأنه مجموعة الأماكن السكنية التي يمنحها سكانه خصائص الارتباط الجماعي والمصلحة المشتركة, يؤثر على بعضهم البعض وهو المكان الذي يشعر فيه هؤلاء السكان بالانتماء إلى المجتمع الذين يعيشون فيه (ع. السيد, ١٩٩٧: ١٩٥)

خامساً: نماذج التحليل متعدد الانحدار: يقصد بالنموذج هنا وصف للظاهرة المراد دراستها بدلالة متغيرات علية- أى سببية (Causal Variables)، أى التوصل إلى علاقات سببية بين هذه المتغيرات تفسر هذه الظاهرة تحت ظروف متعددة، وبحيث يمكن التنبؤ بمستقبل هذه الظاهرة، ومحاولة ضبطها قدر الإمكان (Keith, 1993).أما عملية التحليل متعدد الانحدار فتعتمد على فكرة العلاقات الدالية، حيث تستخدم ما يعرف بشكل التشتت أو الانتشار Scatter Diagram من أجل التوصل إلى معادلة خطية تربط بين متغير تابع وعدة متغيرات مستقلة (منبئات) (صلاح أحمد مراد، ٢٠٠٠: ٤٢٤).

سابعاً: الدراسات السابقة:

أولاً: دراسة القاسمي, (٢٠٠٢):

أثر التغيير الاجتماعي على الجريمة في الإمارات العربية المتحدة تبين في هذه الدراسة أن هناك علاقة بين التغير الاجتماعي والجريمة ويمثل استخراج النفط أهم عامل من عوامل التغير الاجتماعي, إذ يعد المتغير المستقل الذي أدى إلى وجود العامل الديموغرافي الذي يعد متغيراً وسيطاً حيث أنه سبب الجريمة في الإمارات كما أنه نتيجة لظهور البترول بها بالإضافة إلى عوامل أخرى متداخلة أدت إلى الجريمة, وكان من أهم نتائجها هناك علاقة طردية بين معدل الهجرة وارتفاع معدلات الجريمة في الأمارات.

ثانياً: دراسة زعزوع, (١٩٨٦)

تتحدث عن الأنماط المكانية لجرائم السرقة في مدينة جدة, وتوصلت إلى بعض الخصائص التي يتسم بها مرتكبو جرائم السرقة في هذه المدينة, فقد كانت نسبة السعوديين بينهم ٢٣٪ واقتصرت جرائم سرقة السيارات على الذكور الذين بلغت نسبة غير السعوديين منهم ٦٥٪ أما السعوديون فقد بلغت نسبتهم ٣٥٪ وكان معظم الجناة من الفئات العمرية الشابة ٦١٪ وأوضحت الدراسة أن أكثر الشهور نسبة في ارتكاب الجرائم هو شهر ذو الحجة ٣١٪ وهي الفترة التي يزيد فيها حجم وكثافة غير السعوديين نظراً لمناسبة أداة فريضة الحج.

ثالثاً: دراسة المالكي, (٢٠٠٥):

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمدمنين والمطبق عليهم عقوبة تكرار تعاطي المخدرات, دراسة ميدانية لمستشفيات الأمل في كل من مدينة الرياض وجدة والدمام, هدفت الدراسة إلى التقصي عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية بين العائدين المطبق عليهم عقوبة تكرار تعاطي المخدرات, وبين غيرهم من المتعطين ومعرفة الفرق في الخصائص الاقتصادية على أساس نوع الإدمان على المخدرات, عند فئة المطبق عليهم عقوبة تكرار تعاطي المخدرات, ومعرفة الفرق في المادة المستخدمة أول مرة وآخر مرة للتعاطي وقد استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي بالعينة كما استخدم الاستبانة كأداة لجمع المعلومات.

المبحث الثاني التفكك الاجتماعي وعوامله وأسبابه

أولاً: عوامل التفكك الاجتماعي:

يحدث التفكك الاجتماعي نتيجة تراكم مشكلات عصية على الحل أو لم يتم العمل على إيجاد حلول لها, بحيث تبدأ هذه المشكلات بفرض نفسها على المجتمع, وعلى الأفراد معاً, ولهذا نجد أن الحديث عن عامل واضح ومحدد يؤدي إلى التفكك الاجتماعي هو أمر غير ممكن, وذلك لأن التفكك الاجتماعي يأتي نتيجة لتضافر عناصر مختلفة داخل البنية الاجتماعية, التي تبدأ بالتصدع والانهيار وتفرز جملة من أنواع السلوك الفردي والجماعي, تسود وكأنها استعاضة عن الفشل الاجتماعي في تحقيق غايات الأفراد وأهدافهم وتطلعاتهم, وفي هذا الصدد يرى باحثون " أن التفكك الاجتماعي مفهوم نسبي ليس له تعريف واحد ينطبق على جميع الأزمنة والأمكنة لأن ظروف تكوينه مختلفة ومتعددة إلا أنه لا يخرج عن كونه خارجاً عن قدرة الأفراد في المحافظة على أهدافهم التي يبحثون عنها, وأن النسق الاجتماعي الذي يعيشوا في ظله غير قادر على تحقيقها, وبتعبير آخر تكون توقعات البناء والأدوار والمكانات متخلفة عما هو مستجد ومستحدث من توقعات جديدة وحديثة لها مما يسبب ذلك تفكك في دور ومكانة الفرد" (Merton & Nisbet, 1970: 26)وتتميز عوامل التفكك الاجتماعي بأنها غير ثابتة ولا يمكن حصرها في مجال معين, أو زمن معين, فمادامت الحياة الاجتماعية متغيرة, فإن هذه العوامل المؤدية إلى التفكك هي أيضاً متغيرة ومتبدلة, ومهما حاول البحث الاجتماعي أن يغطي تلك العوامل فإنه لن يتمكن من حصرها ودراستها بشكل نهائي, خصوصاً مع تطور المجتمع البشري, ووجود علاقات اجتماعية جديدة وبالتحديد التطور التكنولوجي وأثره على حياة الأفراد والمجتمع, ومانجم عنه من مشكلات اجتماعية جديدة سببها أن المجتمعات لم تعد معزولة عن بعضها البعض, وأن تأثيرها فيما بينها أصبح أكثر خطورة, ذلك أن تطور التكنولوجيا قد أثر بشكل واضح على القيم والعلاقات الاجتماعية, وبشكل عام يمكن القول أن معظم المجتمعات تعاني من التفكك بسبب الهجرة الاجتماعية سواء كانت هذه الهجرة داخلية أو خارجية, حيث ينقل المهاجرون عاداتهم وتقاليدهم إلى مجتمعهم الجديد, في محاولة لعيش نمط الحياة الاجتماعية بالشكل الذي نشأوا عليه, وانطلاقاً من ذلك فإن الانتباه إلى حالة الهجرة الاجتماعية لا بد أن يسهم في التخفيف من حدة التغير الاجتماعي, ويجب على المؤسسات الاجتماعية أن تسعى جاهدة لدراسة أوضاع الهجرة وأسبابها والعمل على إدماج الجماعات والأفراد الطارئة على المجتمع بسبب الهجرة وجعلهم ينصاعون ويتكفيون مع الحياة الاجتماعية, إذ إن الهجرة لا تؤدي فقط إلى ازدياد عدد السكان بل إنها تؤدي إلى التغيير الاجتماعي, وقد يكون هذا التغيير سلبياً أو إيجابياً, إلا أن السياسات الاجتماعية الهادفة إلى إدماج الغرباء والمهاجرين في الحياة الاجتماعية قد تسهم في ضبط التغيير الاجتماعي, وقد لاحظ الباحثون الاجتماعيون بأن الهجرة قد أفضت إلى ازدياد معدلات الجريمة والانحراف, وذلك بسبب التفكك الاجتماعي الذي نجم عنه الهجرة الاجتماعية, من ذلك أن الدراسات قد أثبت أن" المتقدمين للمستشفيات العقلية لإصابتهم بالأمراض العقلية كانت أعلى من غير المهاجرين, وكانت للهجرة دوراً في

ارتفاع معدلات التحضر الذي أدى بدوره إلى ظهور معدلات الجريمة والانحراف وما إلى ذلك من ارتباط وثيق بالتفكك الاجتماعي" (الكاظم, ١٩٩٣: ١٠٤-١٠٥)ومن الغني عن القول أن ازدياد عدد السكان يفاقم مشكلة التفكك الاجتماعي, فالمجتمعات التي تبدأ باستيعاب أعداد هائلة من الأفراد لا بد أن تعاني من بعض الظواهر التي سببها ازدياد السكان بسبب الهجرة, وهذه المجتمعات تبدأ بالتراجع من حيث القدرات الاقتصادية وفرص العمل والتعليم أمام ازدياد الكثافة السكانية, وهذا بدوره يؤدي إلى تفاقم مشكلات البطالة والفقر, والجهل والأمية والعجز عن التحصيل مستوى من العلم هو مستوى ضروري للحد من انتشار ظواهر السلوك غير المتوافق مع المجتمع, إذ إن البطالة والأمية وضعف مستوى التعليم تعتبر من العوامل المهمة في تفاقم العنف والتفكك الاجتماعي وهذا بدوره يسهم في إيجاد بيئة خصبة لانتشار الجريمة العنفية بكل أشكالها, وفي هذا السياق كان بعض الباحثين كان قد تحدث عن دور الزيادة السكانية في انتشار التفكك الاجتماعي, فقد رأى طاحون " إن للزيادة السكانية العديد من الآثار لعل من أبرزها:

١. زيادة عدد السكان الذي بدوره يؤدي إلى حدوث انفجار سكاني.

٢. زيادة عدد السكان في المناطق الحضرية والذي يؤدي إلى حدوث أزمة في المسكن.

٣. عدم التجانس داخل المجتمع مما يساهم في حدوث التفكك الاجتماعي مما يؤدي إلى خلل في العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع, وظهور الجرائم والانحرافات والبطالة.

٤. ظهور اختلافات في الثقافات بين الأفراد, والجماعات.(طاحون, ١٩٩٧, ٢٦٦).

ولعل هذه التغييرات السكانية والديموغرافية تفرض تغييرات اجتماعية كبرى, إذ إن كل تغير سكاني يتبعه تغير اجتماعي, بحيث تصطدم القيم الاجتماعية التي يحملها الوافدون من خارج المجتمع مع قيم المجتمع الأصيلة, وفي غياب خطط الادماج الاجتماعية فلا بد أن تتعرض القيم الأصلية والعادات الاجتماعية المحلية للتدهور بين الجماعات والأفراد, كما أن الاعراف الاجتماعية التي عاش الناس عليها زمناً طويلاً تبدأ هي الأخرى بالتفكك والتغير والاضمحلال لتسود محلها قيم جديدة غريبة على المجتمع تفرضها علاقات الهجرة وأكثر من ذلك فإن التطور التكنولوجي كان قد سرع في قضم وهتك بنية المجتمع ومضامينه التربوية والاخلاقية وكل ذلك يخلق تعارضاً بين القيم الاجتماعية الأصيلة والقيم الوافدة كما أن ثقافة المجتمع تغدو مهددة بسبب المجابهة التي تحدث بين القيم الوافدة وتلك الأصيلة وهو ما يسهم إلى حد كبير في تعميق التفكك الاجتماعي مادياً ومعنوياً, فعلى الصعيد المادي فإن الثروة الاقتصادية للمجتمع لا تعود كافية لضمان حياة كريمة لجميع الأفراد, مما يعمق أزمة الفقر والحاجة والعوز من جهة, كما يدفع باتجاه البحث عن سبل غير شرعية لتأمين الحاجيات اليومية, أما على الصعيد المعنوي فإن تفاقم عدد السكان قد يؤدي إلى خلق أنواع من السلوك غير الأخلاقية لتصبح وكأنها نمط الحياة الجديدة وهذا بدوره يضعف العلاقات الاخلاقية والنظرة إلى القيم الاجتماعية التي كانت سائدة, فيغدو السلوك الخارج عن القانون الاجتماعي مبرراً أخلاقياً ووجدانياً واجتماعياً وتصبح القيم الأصيلة في مهب الريح كما يجري استبدالها بقيم أخرى أكثر مادية وذلك بسبب الضغط الاقتصادي, وإزاء هذا الحال فإن الثقافة الاجتماعية تبدأ بالتفكك, بحيث تصبح الفجوة بين ما هو مادي وما هو معنوي في المجتمع فجوة كبيرة, إذ بين تأمين المتطلبات الحياتية والمعيشية التي أصبحت شبه مستحيلة, وبين القيم والعادات والأعراف التي نشأ عليها الأفراد يغدو من الطبيعي أن تنهار منظومة القيم التي كانت تحمي المجتمع من الوقوع في أحضان التفكك الاجتماعي, خصوصاً مع استسهلال الأفراد لتغير النظرة الاجتماعية للقيم, والبحث عن مبررات لهذا التغير واعتباره أمراً طبيعياً ما دامت الغاية أهم من الوسيلة, وهذه الخاصية هي التي تمعن في جعل التفكك الاجتماعي حالة عامة, خصوصاً في الدول النامية أو تلك التي لا تتمتع باقتصاد قوي يمكنه ان يحافظ على حياة الأفراد وأمنهم الاقتصادي والمعيشي, فيبدأ هذا الاقتصاد الضعيف بتهديد القيم الاجتماعية والأمن الاجتماعي, مما يجعل التفكك الاجتماعي أمراً لا مفر منه.وجدير بالذكر أنه إذا كان التغير الاجتماعي الذي شرحنا أشكاله وعناصره يفضي إلى التفكك الاجتماعي, فإن هذا الأخير بدوره يسهم في دفع عجلة التغيير الاجتماعي نحو الأمام وتوسيع دائرة هذا التفكك, مما يعني أن العلاقة بين التغير الاجتماعي والتفكك الاجتماعي هي علاقة جدلية من منظور علم الاجتماع الميداني والثقافي معا, فكل منهما يؤدي إلى الآخر, وكل منهما يسهم في دفع الأفراد إلى تبني أنواع السلوك غير المتوافقة اجتماعياً والتي قد تصل إلى مرحلة الجريمة العنفية بحق الأفراد والمجتمع, وبدورها فإن الجريمة العنفية تغدو حالة سائدة في المجتمع كما أنها تسهم في تعميق التفكك الاجتماعي وخلق صراع ثقافي وقيمي بين الأفراد والجماعات, حيث " ترتب على حدوث التغيير الاجتماعي حدوث اختلاف في ثقافات الأفراد والجماعات مما أدى إلى ظهور ثقافات تمنح المرأة حق الخروج للعمل, وقد ترتب على ذلك ضعف التنشئة الاجتماعية للأطفال, مما أدى إلى ظهور الانحراف بين الأطفال" (غدنز, ٢٠٠٥: ٢٩٦-٢٩٧)وقد تفرز هذه الحالة أمراضاً اجتماعية وعقلية جديدة خصوصاً وأن الاختلاف بين الجماعات والأفراد في نظرتهم للتفكك الاجتماعي يمنح هؤلاء الأفراد والجماعات حق الدفاع

عن ثقافاتهم واعتبارها ثقافة طبيعية ما دام الصراع هو الذي يحكم العادات والتقاليد, ومن جهة أخرى فإن الحروب والصراعات بمختلف أشكالها الداخلية والخارجية لها دورها في تفكك المجتمع, وزال أسباب استقراره, وبهذا تعد الحرب " أوضح النماذج الحقيقة للتفكك الاجتماعي بأبشع صوره, لأنها لا تخرب وتدمر البناء الاجتماعي المحلي أو العالمي فحسب بل تطمس كل ما هو ساكن وتلغي كل ما هو مستقر وتسلب كل ما هو غني, وتوقد روح الكراهية والغل عند كل فرد مسالم أو آمن"(العمر, ٢٠٠٥: ٩٧-٩٨)تتعدد العوامل التي تسهم في انتشار ظاهرة التفكك الاجتماعي, وهي تتداخل فيما بينها بحيث لا يمكن حصرها إلا أن ما أتينا عليه يعد من العوامل الرئيسية في انتشار التفكك الاجتماعي, ولا بد للمراكز البحث الاجتماعي من وضع خطط مستقبلية يمكنها أن تأخذ بالحسبان فداحة التغيير الاجتماعي وأثره على انهيار القيم والعادات والأعراف الاجتماعية وتعميق ظاهرة العنف والتفكك الاجتماعي.

ثانياً: أنواع التفكك الاجتماعي:

لعل مناقشة مفهوم التفكك الاجتماعي غير ممكنة إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار ان هذا التفكك لا يجري في نطاقه العام, بل لا بد أن يكون هناك أنواع من التفكك التي تنضوي تحت دائرة التفكك الاجتماعي, والتي تمثل مجتمعة تضخم التفكك وانتقاله من الجزئي إلى الكلي, إذ يبدو أن منهج البحث الاجتماعي قد وضع يده على تلك الأنواع من التفكك التي تبدأ مع الفرد ثم المؤسسات لتصل إلى التفكك الاجتماعي العام, ولهذا فإن دراسة مستويات التفكك داخل المجتمع قد تسهم أكثر في إعطاء صورة أكثر وضوحاً حول التفكك الاجتماعي العام, ومن أنواع التفكك الاجتماعي:

١. التفكك على المستوى الفردي.

ما دام الفرد هو اللبنة الأساسية لقيام المجتمع, فإن عجز الفرد عن تحقيق أهدافه داخل المجتمع في ظل غياب الخطط الاجتماعية التنموية لبناء الفرد, فلا بد أن ينطلق التفكك من الفرد نفسه, ويبدأ هذا التفكك عندما تتعاضد تطلعات الفرد مع بنية القوانين الاجتماعية العامة وكذلك الأمر عندما لا يستطيع الفرد أن يحقق متطلباته المادية والمعنوية خصوصاً وأن غياب التوافق الاجتماعي, قد يؤدي بالفرد إلى وقوع فريسة الأمراض النفسية والعقلية, كما يبدأ شعوره بالغربة والعجز عن التواصل الاجتماعي بضرورة تعميق انفصاله عن الحياة الاجتماعية.

٢. التفكك على مستوى الأسرة:

تمثل الأسرة الوحدة الاجتماعية الأولى, وعلى عاتقها تقع مسؤولية التنشئة الاجتماعية وإعداد الطفل اعداداً نفسياً وفيزيائياً للدخول في علاقات اجتماعية متوافقة مع الآخرين, ومن هنا فقد ركز علم الاجتماع في منهجه على دراسة الأسرة والتغيرات التي تخضع لها, وأثر هذه التغيرات في تكوين شخصية الطفل الذي سيغدو راشداً وعليه أن ينخرط في بناء الحياة الاجتماعية, مما يعني أن أي تفكك يصيب الأسرة سوف يؤدي إلى تدمير شخصية الفرد وتغيير مسارها من الشخصية الإيجابية إلى الشخصية السلبية, بحيث يبدأ الانحراف من الأجواء الأسرية المفككة, فالاضطراب الأسري هو الذي يؤدي إلى التفكك وتدمير العلاقات السليمة بين الأبوين ما ينعكس على الأفراد في هذه الأسرة أو تلك. وأهم ما يخضع له الأطفال في الأسر المفككة هو غياب التقدير واحترام الحياة الإنسانية وانتشار مشاعر القلق والبؤس, وكل ذلك يؤثر على النمو الانفعالي الذي هو ضروري جداً من أجل النمو الاجتماعي السليم (القريض, ١٩٩٨) .

٣. التفكك الاجتماعي داخل المجتمع المحلي.

تشير الدراسات الاجتماعية إلى وجود تفكك اجتماعي داخلي, اي ذلك التفكك الذي يطال بنية المجتمع نفسها, ويرى باحثون أن التفكك المجتمعي هو " عدم كفاءة النسق الاجتماعي أو فشله في تحديد مراكز الأفراد, وأدوارهم المترابطة بشكل يؤدي إلى بلوغ أهدافهم بصورة مرضية كما يعني نقص أو اختلال التنسيق بين الوحدات التي يتكون منها المجتمع, بحيث يحول ذلك بينه وبين تحقيق وظائفه لضمان استمراره وبقاءه" (بدوي, ١٩٨٦: ٣٨٥)ولعل انتشار الانحراف داخل المجتمع هو الذي يؤدي إلى تدمير التوازن الاجتماعي, هذا التوزان المطلوب من أجل أن تستمر الحياة الاجتماعية, بحيث تضمن مصالح الفرد من جهة ومصالح المجتمع من جهة أخرى, إلا أن غياب هذا التوازن ينذر بانتشار التفكك الاجتماعي وهيمنه على جميع الفاعليات الاجتماعية وكذلك القيم, ويغدو الأفراد في حالة مواجهة مع معايير المجتمع وثقافته ومضامينه, ومن هنا يبدأ الفشل الاجتماعي باحتواء الأفراد, ويبدأ المجتمع المحلي بالتفكك بجيث يكون الأفراد في وادٍ والقيم الاجتماعية والثقافية في وادٍ آخر, وإذ يفقد الأفراد ثقتهم بمجتمعهم فيما يخص تأمين الحاجيات الأساسية المادية فإنهم لا بد أن يتجهوا اتجاهاً أخر ينعكس على المجتمع ككل, مما يعني أن التفكك الاجتماعي المحلي يعني غياب تكافؤ الفرص" المتاحة أمام الأفراد للحصول على المهارات التي تؤهلهم لتبوء المراكز الاجتماعية, فبعضهم يحرم من فرص التعليم, أومن الحصول على العناية الصحية اللازمة, أو لا تتوفر له الخدمات الأخرى كالسكن اللائق أو المواصلات الضرورية, ويرجع فشل البناء الاجتماعي في توفير متطلبات الحياة المناسبة لبعض الأفراد أو فئات المجتمع إلى واحد من سببين أولهما: أما للتباين في توفير

الخدمات فتحصل فئات على نصيب حصة الأسد وتحرم فئات أخرى, وثانيهما أما لوجود حالة تخلخل في القيم لسبب التغير الاجتماعي السريع فيختلط الأمر على الأفراد ويصبح الخطأ لبعضهم صواباً, والانحراف سلوكاً سويا مما يسهم في التفكك المجتمعي"(التير, ١٩٩٠: ٣٠-٣١).

نلاحظ أن الخوض في أنواع التفكك الاجتماعي, لا يعني أن كل نوع منفصل عن الآخر, بل إن هذه الأنواع تتكامل فيما بينها بحيث يصبح كل نوع من الأنواع المذكورة متصل ببقية الأنواع, كما نلاحظ أن كل هذه الأنواع تفيد في فهم الكيفية التي ينشأ بها التفكك الاجتماعي من حيث العوامل وطبيعة هذا التفكك ولا يمكن فصل نوع عن آخر إلا أن التفكك الاجتماعي يأتي بمثابته حصيلة التفكك الفردي والأسري عموماً.

المبحث الثالث الدارسة الميدانية

أولاً: منهج البحث:

نوع البحث: بحث تطبيقي . البيانات: وصف مصادر البيانات مثل البيانات الرسمية من الهيئات الحكومية, والتقارير الاجتماعية, والتقارير الاقتصادية.

نموذج الانحدار المتعدد: وذلك من خلال صياغة النموذج الأساسي للدراسة مثلاً الجريمة العنفية كمتغير تابع والتفكك الاجتماعي, عدم الاستقرار السكني, البطالة/ العرقي كمتغيرات مستقلة.

ثانياً: مجتمع البحث والعينة:

لمعرفة مجتمع الدراسة الحالية والحصول على إحصائية سيتم دراسة فئات مختلفة في مدينة بغداد ذات الدخل المنخفض. حيث تتراوح حجم العينة ١٠ أحياء في مدينة بغداد بالطريقة العشوائية, حيث قسمت الأحياء إلى ثلاث طبقات حسب معدل الجريمة العنيفة (مرتفع – متوسط– منخفض) .

ثالثاً: تهيئة البيانات

لقد تم الحصول على البيانات من مديرية شرطة بغداد ودائرة الاحصاء في محافظة بغداد وكانت تمثل عدد جرائم العنفية الشهرية في المحافظة في الأحياء الحضرية منخفضة الدخل, وعدد الأشخاص الذي يتم القبض عليهم من المجرمين بجرائم متنوعة, كذلك نسبة العاطلين عن العمل في المحافظة ولمدة ٢٠١٨/٤-٢٠٢٥/٤ .

أ.تحليل الانحدار للبيانات:

تم تحليل البيانات المستحصل عليها من مديرية شرطة بغداد ودائرة الاحصاء باستخدام برنامج spss وتمثل هذه البيانات تمثل عدد جرائم العنفية الشهرية في المحافظة في الأحياء الحضرية منخفضة الدخل, وعدد الأشخاص الذي يتم القبض عليهم من المجرمين بجرائم متنوعة, كذلك نسبة العاطلين عن العمل في المحافظة ولمدة ٢٠١٨/٤-٢٠٢٥/٤ . وسوف نفسر نتائج التحليل وفق النتائج التي تم الحصول عليها من البرنامج:

جدول (١) ملخص نموذج الانحدار المتعدد للجريمة العنفية

النموذج	R معامل الارتباط	R^2 عامل التحديد	R^2 معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير	التغير في معامل التحديد	درجة الحرية ١	درجة الحرية ٢	مستوى الدلالة لتغيير
1	938a	881	٧١٢	881	342.949	٢	٩٣	٠.٠٠٠

المتغير التابع: الجريمة العنفية.

المتغيرات المستقلة: (الثابت)، عدم الاستقرار السكني، الحرمان النسبي، التفكك الاجتماعي، البطالة.

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ أن الجدول السابق يعرض نموذج تحليل الانحدار المتعدد ويتضح من هذا الجدول أن مربع الانحدار المتعدد R Square أو معامل التحديد= ٨٨,١ وهذا المتغير يفسر ٨٨,١ من التباين الكلي في بيانات المتغير التابع (عدد الجرائم العنفية المرتكبة)

جدول (٢) تحليل التباين لنموذج الانحدار

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية (df)	متوسط المربعات	F قيمة	مستوى الدلالة (Sig.)

الانحدار	347.801	2	173.900	342.949	0.000
الباقي	47.158	93	0.507		
المجموع	394.958	95			

المتغير التابع: الجريمة العنفية. المتغيرات المستقلة: (الثابت)، الحرمان النسبي، التفكك الاجتماعي

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ومن خلال جدول Anova فيوضح نتائج تباين الانحدار المتعدد ويتضح منه وجود تأثير دال احصائياً عند مستوى دلالة مرتفع للمتغيرات المستقلة _ الحرمان النسبي/ التفكك الاجتماعي) على المتغير التابع للجرائم.جدول (٣) معاملات الانحدار المتعدد للجريمة العنفية

النموذج	المتغيرات	معاملات غير المعيارية		معاملات المعيارية (Beta)	t قيمة	مستوى الدلالة (Sig.)	B فاصل الثقة ٩٥٪ للـ	
		الثابت	الخطأ المعياري				الحد الأدنى	الحد الأعلى
1	الثابت التفكك الاجتماعي الحرمان النسبي عدم الاستقرار السكني البطالة	– 19.939 157 357	1.443 0.052 0.046	257 699	– 13.811– 3.024 8.232 —	0.000 0.003* 0.000*	22.796 0.054 0.288 — —	17.064 260 471 —

المتغير التابع: الجريمة العنفية.

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

أما الجدول Coefficients فيعرض نتائج تحليل الانحدار المتعدد التي تتمثل في قيمة معامل B والخطأ المعياري لمعامل B (std.Error) وقيمة معامل بيتا beta ثم قيمة t ودلالتها الإحصائية للثابت وللمتغير المستقل. ويتضح من الجدول لأن عدم الاستقرار السكني والبطالة تأثير موجب دال إحصائياً على عدد جرائم العنفية في الأحياء الحضرية ذات الدخل المنخفض, حيث أن قيمة الـ sig لتأثير هذه لمتغير عد الاستقرار السكني قيمتها ٠,٠٠٣ وهي أقل من مستوى الأهمية ٠,٠٥ وكذلك قيمة sig لنسبة البطالة.ويمكن صياغة معادلة الانحدار المتعدد التي تساعد على إظهار تأثير التفكك الاجتماعي على أعداد الجرائم في التالية:عدد الجرائم = ١٩.٩٣+٠,٣٥٧ بالنسبة لمتغير عدم الاستقرار السكني عدد الجرائم= ١٩,٩٣+ ٠,٣٧٩ بالنسبة لمتغير البطالة وتشير المعادلتين أعلاه أنه كلما ارتفعت نسبة البطالة أو عدم الاستقرار السكني ارتفعت نسبة الجريمة العنفية والقتل والعكس.

الاستنتاجات:

سعت الدراسة الحالية بصورة أساسية على ابراز تأثير التفكك الاجتماعي والحرمان النسبي على ارتفاع معدلات الجريمة العنفية في الاحياء الحضرية المنخفضة الدخل في أحياء محافظة بغداد, وبالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي للبيانات الميدانية والثانوية التي تم جمعها من عينة عشوائية طبقية موزعة على ١٠ أحياء منخفضة الدخل في جانبي الكرخ والرصافة وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد, توصل الباحث إلى جملة من النتائج الآتية:

١. أظهرت نتائج الانحدار المتعدد وجود تأثير ذ دلالة إحصائية ($p<0,05$) لمؤشر التفكك الاجتماعي المركب على معدلات الجريمة العنفية, حيث تفسر زيادة درجة التفكك الاجتماعي بمقدار وحدة واحدة انحرافاً معيارياً زيادة في معدل الجريمة العنفية بنسبة ٣١٪ (B=0.31)

٢. تبين أن مؤشر الحرمان النسبي (المعبر عنه بمعامل جيني المحلي ونسبة الأسر تحت خط الفقر وجودة الخدمات) له تأثير مستقل معنوي على الجريمة العنيفة (B=0.28, p<0,01) الأحياء التي تعاني من فجوة دخل أعلى وخدمات متدنية تسجل معدلات جريمة أعلى حتى بعد ضبط العوامل الديموغرافية.

٣. توجد علاقة ارتباطية إيجابية بين التفكك الاجتماعي والحرمان النسبي, مما يعني أن الجمع بينهما يؤدي إلى تضاعف التأثير على الجريمة العنفية مقارنة بكل عامل منفرداً, ففي الأحياء التي ترتفع فيها مستويات التفكك والحرمان معاً, تكون معدلات الجريمة أعلى بنسبة ٥٤٪ مقارنة بالأحياء التي لا يجمع بينهما.

٤. أظهرت اختبار ت فروقاً جوهرية بين الكرخ والرصافة حيث سجلت أحياء الرصافة مثل الشعلة والبياع والطوبجي معدلات تفكك وحرمان أعلى بنسبة ملحوظة, وبالتالي معدلات جرائم عنف أعلى بمقدار الضعف تقريباً مقارنة بنظيراتها في الكرخ مثل حي الجامعة أو الدورة , وهذا التباين يعكس اختلافات في البنية التحتية والخدمات ومستوى الاستقرار السكاني.

٥. إن للكثافة السكانية ومتوسط المستوى التعليمي تأثيراً محدوداً بعد إدخال متغيري التفكك والحرمان في النموذج .

التوصيات:

١. طالما أن الحرمان الاقتصادي يحد من الوصول إلى الاحتياجات الأساسية والفرص المشروعة فإن ذلك سيؤدي إلى خلق ظروف يمكن من خلالها أن يلجأ الأفراد إلى الجريمة من أجل البقاء, لذلك يجب التصدي للفقر من خلال شبكات الأمان الاجتماعي, وبرامج التوظيف والسياسات الاقتصادية لذلك يجب تطوير برامج وقائية متكاملة في الأحياء الأكثر خطورة.

٢. يجب على الحكومة المحلية والمركزية أن تركز على الأحياء التي تسجل أعلى درجات التفكك والحرمان (خاصة في جانب الرصافة) وتنفيذ مشاريع تنموية.

٣. يمكن أن يؤدي الفوارق في الدخل، والتوزيع الجغرافي، والجنسانية، والعرقية إلى تعزيز الشعور بالظلم، مما يساهم في السلوك العنيف. لذلك يجب أن تركز السياسات على الحد من عدم المساواة جنبًا إلى جنب مع الفقر من أجل تحقيق خفض حقيقي ومستدام للجريمة.

٤. يجب على المجتمع المدني تطوير برامج تمكين اقتصادي للشباب, ودعم الأسر.

٥. نشر الوعي الأكاديمي وذلك بإقامة دراسات مستقبلية معمقة بإجراء دراسات طويلة لمتابعة الأحياء نفسها ودراسة الجريمة المخفية وتطوير مؤشرات جديدة للتفكك الاجتماعي تناسب السياق العراقي.

المصادر والمراجع:

المصادر العربية:

١. ابن منظور, جمال الدين محمد بن مكرم (١٩٩٠), لسان العرب, دار صادر, بيروت

٢. أبو طاحون, عدلي علي (١٩٩٧), في التغيير الاجتماعي, المكتب الجامعي الحديث, الاسكندرية.

٣. بدوي, أحمد زكي(١٩٨٦). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية, مكتبة لبنان, بيروت.

٤. التير, مصطفى العمر (١٩٩٠), الوجيز الآخر للسلوك قراءة في مظاهر الانحراف الاجتماعي, معهد الانماء العربي, بيروت.

٥. جبران, مسعود (٢٠٠٢). الرائد, معجم لغوي ألفبائي, دار العلوم للملايين, لبنان.

٦. السيد. ع.(٢٠٠٣). علم الاجتماع الحضري, الجزء الأول, دار المعرفة الجامعية.

٧. صلاح أحمد مراد(٢٠٠٠). الأساليب الإحصائية في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية. القاهرة: الأنجلو المصرية

٨. العمر, معن خليل (٢٠٠٥), التفكك الاجتماعي, دار الشروق للنشر والتوزيع, الأردن

٩. غدنز, أنطوني (٢٠٠٥), علم الاجتماع, ت: فايز الصياغ, المنظمة العربية للترجمة, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت.

١٠. غير, تيد روبرت(٢٠٠٤). لماذا يتمرد البشر, مركز الخليج للأبحاث, المترجمون, دبي, مركز الخليج للأبحاث.

١١. القريض, عبد المطلوب أمين (١٩٩٨). في الصحة النفسية, دار الفكر العربي, بيروت.

١٢. الكاظم, أمين علي (١٩٩٣), التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري, دراسة ميدانية على مدينة الدوحة, فجر للطباعة والنشر, القاهرة.

المصادر الأجنبية:

13. Keith, T. Z.1993 "Latent Variable Structural Equation Models: LISREL in Special Education Research". Remedial and Special Education. Vol. (14). No. (6). pp: 36-46. Nov. Dec
14. Merton, Robert & K. Nisbet, Robert 1970, The Sociology of Social
15. Problem, New York: Harcourt Brace Jovanovich

Sources and References

Arabic Sources:

1. Ibn Manzur, Jamal al-Din Muhammad ibn Makram. (1990). *Lisan al-Arab*. Beirut: Dar Sader. [In Arabic].
2. Abu Tاهون, Adly Ali. (1997). *On Social Change*. Alexandria: Modern University Office. [In Arabic].
3. Badawi, Ahmed Zaki. (1986). *Dictionary of Social Science Terms*. Beirut: Librairie du Liban. [In Arabic].
4. Al-Tir, Mustafa Omar. (1990). *The Other Side of Behavior: A Reading of the Manifestations of Social Deviance*. Beirut: Arab Development Institute. [In Arabic].
5. Jibran, Masoud. (2002). *Al-Ra'id: An Alphabetical Linguistic Dictionary*. Lebanon: Dar Al-Ilm Lil-Malayin. [In Arabic].
6. Al-Sayed, A. (2003). *Urban Sociology* (Vol. 1). Dar Al-Maarifa Al-Jami'iyya. [In Arabic].
7. Murad, Salah Ahmed. (2000). *Statistical Methods in Psychological, Educational, and Social Sciences*. Cairo: Anglo-Egyptian Bookshop. [In Arabic].
8. Al-Omar, Maan Khalil. (2005). *Social Disintegration*. Jordan: Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution. [In Arabic].
9. Giddens, Anthony. (2005). *Sociology* (Fayez Al-Sayegh, Trans.). Beirut: Arab Organization for Translation, Centre for Arab Unity Studies.
10. Gurr, Ted Robert. (2004). *Why Men Rebel* (Translators, Trans.). Dubai: Gulf Research Center.
11. Al-Qarid, Abdul-Muttalib Amin. (1998). *On Mental Health*. Beirut: Dar Al-Fikr Al-Arabi. [In Arabic].
12. Al-Kadhim, Amin Ali. (1993). *Social and Cultural Change in Qatari Society: A Field Study of the City of Doha*. Cairo: Fajr for Printing and Publishing. [In Arabic].